بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

واصل بنك الدوحة إحراز تقدمٍ ملموس في تنفيذ برنامج التحول «هِمّة»، الذي أُطلق في عام 2023 كمبادرة مؤسسية شاملة على مستوى البنك، تهدف إلى بناء مؤسسة مصرفية مستقرة ومستدامة ومبتكرة، قادرة على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، والمساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد القطري.

ويرتكز هذا التحول على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تتمثل في تعزيز استقرار البنك واستدامته، وتطوير أعماله الأساسية بما يدعم تحقيق النمو المستقبلي وتعظيم الربحية، وتعجيل مسيرة التحول الرقمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء. وخلال عام 2025، شهد تنفيذ هذه الأولويات تقدماً ملموساً، مدعوماً بتركيز استراتيجي واضح من الإدارة العليا، وتعزيز فعالية منظومة الضوابط المؤسسية، والالتزام بالتنفيذ المنهجي والمتسق عبر مختلف قطاعات البنك ووظائفه.

ومع استمرار التقدم في مسيرة التحول، حقق البنك تطوراً ملحوظاً في أدائه المالي والتشغيلي، تجلّى في إنجازات بارزة شملت تحقيق تقدم جوهري في المؤشرات المالية الرئيسية، وفي مقدمتها صافي الربح، وسعر السهم، وتعزيز قوة ومتانة الميزانية العمومية. كما حقق سهمه أعلى نسبة ارتفاع بين البنوك المدرجة في دولة قطر خلال العام ذاته، بما يعكس بوضوح الأثر الإيجابي لمبادرات التحول، ويؤكد تنامي ثقة المستثمرين. وعلاوة على ذلك، أسهم تركيز البنك على تطوير أنظمته الأساسية وتسريع وتيرة التحول الرقمي في الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز الصورة المؤسسية للعلامة التجارية. وقد تحقق نجاح برنامج التحول «هِمّة» بفضل استقطاب كفاءات قيادية متميزة، وترسيخ ثقافة مؤسسية أكثر فاعلية، وتعزيز التواصل البنّاء مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات التنظيمية والعملاء والمساهمون.

ويُمثّل برنامج التحول «هِمّة» محطةً محورية في مسيرة بنك الدوحة نحو تحقيق التميز المستدام، كما يعكس التقدم المحرز خلال عام 2025 التزام البنك الراسخ بتعظيم القيمة المقدمة لجميع أصحاب المصلحة وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة على مستوى المنطقة.

وخلال العام، عززت إدارة البنك تركيزها على إدارة المواهب، إدراكاً منها لدورها المحوري باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتمكين أجندة التحول الاستراتيجي. كما واصل البنك الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية من خلال إدارة التعلّم والتطوير، بما يسهم في ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر والارتقاء بالأداء. وفي هذا الإطار، ركزت مبادرات التقطير على استقطاب الكفاءات الوطنية القطرية وتنميتها بما يدعم متطلبات القيادة المستقبلية، وذلك من خلال إتاحة فرص التعرف على مختلف مجالات الأعمال المصرفية، إلى جانب توفير برامج تطوير عملية قائمة على الخبرة التطبيقية والتدريب المباشر في بيئة العمل.

ويباشر بنك الدوحة أعماله من خلال مقره الرئيسي في الدوحة بدولة قطر، وعبر شبكة محلية تضم 14 فرعاً داخل الدولة، ومركزين لخدمات الشركات، وفرعاً متخصصاً للخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة إلى الفروع الإلكترونية والقنوات الرقمية. وعلى الصعيد الدولي، يمتلك البنك فروعاً خارجية في كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وجمهورية الهند، إضافةً إلى مكاتب تمثيلية في عدد من الأسواق العالمية الرئيسية، من بينها المملكة المتحدة وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وبنغلاديش وجنوب أفريقيا ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك حصة استراتيجية تبلغ 35.29% من رأس مال شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وهي شركة وساطة هندية تمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

الأداء المالي:

تمكّن البنك من تحقيق نتائج مالية مميزة كما أظهرت البيانات المالية المدققة لعام 2025. حيث حقق صافي ربح بلغ 932 مليون ريال قطري وذلك قبل احتساب الضريبة مسجّلًا نموًا بنسبة 8.6% مقارنة بالعام السابق. وبعد احتساب مخصص الضريبة البالغ 106.6 مليون ريال قطري، بلغ صافي الربح 826 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الموجودات 120.2 مليار ريال قطري بنسبة نمو 9% مقارنة بالعام السابق، أما صافي القروض والسلف فقد بلغ 67.7 مليار ريال قطري مسجلاً نمو بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. كما شهدت ودائع العملاء نمواً بمقدار 6.9 مليار ريال قطري أي بنسبة 13.5% لتصل إلى 57.7 مليار ريال قطري. وقد بلغت محفظة الاستثمار 36.8 مليار ريال قطري لتسجل بذلك نمواً بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ 15.6 مليار ريال قطري بزيادة قدرها 5.3% مقارنة بالعام السابق. كما حقق البنك نسبة كفاية رأس مال قوية بلغت 18.94٪.

وبلغ صافي الدخل التشغيلي لهذا العام 2.6 مليار ريال قطري، فيما ارتفع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 2.7% ليصل إلى 413 مليون ريال قطري. كما بلغ العائد على السهم من الأرباح 0.27 ريال قطري، في حين سجّل العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 5.86%، وبلغ العائد على متوسط الموجودات 0.72%. واعتماداً على هذه النتائج، فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (0.15) ريال قطري للسهم الواحد.

المنتجات والخدمات:

خلال عام 2025، واصل البنك التزامه بتعزيز القيمة المقدمة للعملاء من خلال تطوير وتحسين منتجات الخدمات المصرفية للأفراد والبطاقات البنكية والتمويل، مع التركيز المستمر على تحقيق نمو نوعي وضمان موثوقية الخدمات. وقد جرى تفعيل خدمة الانضمام الرقمي للعملاء الجدد، وتمديد نطاق خدمات الخدمة الذاتية عبر تطبيق الجوال المصرفي، إلى جانب تطوير العروض المشتركة مع الشركاء، بما يدعم استقطاب العملاء وتعزيز معدلات الإنفاق. وفي مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للمعاملات العالمية، واصل البنك مسيرة التحول الرقمي من خلال منصة «تدبير» وتطبيق الجوال المصرفي للشركات، ولا سيما في مجال التمويل التجاري، بما يعزز الانتقال من المعاملات التقليدية إلى التفاعلات الرقمية. كما واصلت أنشطة الخدمات المصرفية للشركات والقطاع العام دعم نمو الأعمال من خلال إدارة العلاقات الاستراتيجية، وتقديم الخدمات المصرفية للمعاملات، وتوفير حلول متكاملة لإدارة النقد. وفي قطاع الخزينة والاستثمار، رسّخ البنك حضوره في أسواق رأس المال من خلال تنفيذ عدة إصدارات خلال العام، إضافة إلى إصدار سندات مستدامة. كما أبرم البنك عدداً من الشراكات الاستراتيجية بما يضمن مواصلة تطوير منتجات وحلول مبتكرة تتمحور حول احتياجات العملاء.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بنك الدوحة

خلال عام 2025، واصل البنك تعزيز مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تحت إشراف مجلس الإدارة، مع تعميق دمج مخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وتعزيز مستوى الإفصاحات، وتنفيذ إصدار سندات مستدامة في إطار برنامج التمويل المستدام الخاص بالبنك.

الخطط المستقبلية للبنك:

اعتبارًا من عام 2026 وما بعده، يتطلع البنك إلى البناء على الأسس الراسخة التي أرساها برنامج «هِمّة» للتحول. ومع اكتمال العديد من مبادرات التحول أو اقترابها من مراحل التنفيذ النهائية، تتجه أولوياتنا حاليًا نحو الحفاظ على زخم التحول وتعظيم العوائد المتحققة منه. كما تظل الابتكارات الرقمية ركيزة محورية في مسيرة التحول؛ وعليه، سنواصل إعطاء الأولوية للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الكفاءات البشرية، إدراكًا لدورهما الجوهري كعوامل تمكينية لتحقيق النمو المستدام للبنك.

وندرك بوضوح أن التغيرات على الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية الكلية والتكنولوجية، إلى جانب التحولات العالمية الأخرى، يمكنها إحداث تأثير جوهري على القطاع المصرفي والمنظومة الأوسع للخدمات المالية. وانطلاقًا من ذلك، ستظل إدارة المخاطر ورأس المال محورًا استراتيجيًا يحظى بأولوية قصوى لدى البنك. وفي ظل الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، يواصل بنك الدوحة التزامه الراسخ بالأتمتة والتحول الرقمي والابتكار، معتمدًا على أحدث التقنيات الناشئة لتقديم حلول مبتكرة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء. كما أن النهج الرائد والاستباقي الذي يتبناه مصرف قطر المركزي في تنظيم التقنيات الثورية يُعد عاملاً حاسمًا يدعم البنك في تبني حلول متطورة تُعزز ريادته في القطاع المصرفي.

وبالإضافة إلى تركيزنا الاستراتيجي على التكنولوجيا، فإننا نلتزم تمامًا بتحقيق الاستدامة كجزء لا يتجزأ من رؤيتنا المستقبلية. ففي عام 2026 وما بعده، سيواصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيته وإدارة مخاطره وأنشطته التشغيلية، مع الإشراف المستمر من مجلس الإدارة والتركيز على الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتعزيز فرص التمويل المستدام.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الخدمات المالية، والذي دخل حقبة جديدة تتسم بالتحول الرقمي، وتزايد أهمية متطلبات الاستدامة، واشتداد حدة المنافسة، وتطوُّر اللوائح التنظيمية، يظل بنك الدوحة ملتزمًا تمامًا بخدمة عملائه ومساهميه وموظفيه وفق أعلى المعايير، مع تعزيز دوره كمساهم فعال في دعم المجتمع ككل.

شكر وتقدير:

يتقدّم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، وإلى سعادة وزير المالية السيد علي بن أحمد الكواري، وإلى سعادة وزير التجارة والصناعة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وإلى سعادة محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، كما يتوجّه المجلس بالشكر والتقدير إلى كافة المسؤولين في مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، تقديرًا لتعاونهم المستمر ودعمهم المتواصل.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من تعاون وما بذلوه من جهود مخلصة.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة